أثر انهيار أسعار المحروقات على الانفاق الحكومي بالجزائر
–دراسة في السياسات البديلة –

د. عبد الكريم مسعودي [1]
د. بوقناديل محمد [2]
أ. علي دحمان محمد [3]

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة من سنة 1973إلى غاية2013 ،حيث إستخدمنا نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM) من خلال ديناميكية شعاع الإنحدار الذاتي (VAR) بإجراء جميع الإختبارات المتعلقة بطبيعة العلاقة بين سعر النفط والنفقات العامة وكذا بعض المتغيرات الأخرى التي لها علاقة بالسياسة المالية)الناتج المحلي الإجمالي– الكتلة النقدية...)،حيث إتضح أن النفقات العامة تتأثر بشكل كبير بما يحدث في أسواق النفط العالمية وما تبعهم نتغيرات في سعر النفط، ورغم صعوبة إستشراف أسعار النفط بسبب تعدد المتغيرات وصعوبة تقديرها فسيبقي للنفط دورا رئيسيا في مسار السياسة المالية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط–السياسة المالية–نموذج تصحيح الخطأ–التكامل المتزامن.

Résumé:

Cette recherche vise àanalyser l'impact des variations des prix du pétrole sur la politique financière en Algérie pendant la période de 1973 à 2013, ensuite l'étude essayé de tester cette relation avec les outils d'économétrie en utilisant Le modèle (VECM) et estimation un modèl evectoriel à correction d'erreur(VAR),en effectuant tout les tests relevant la nature de la relation entre le prix du pétrole et les dépenses publique ainsi certaines variantes liées avec la politique financière (le PIB, la masse monétaire ,il s'avère que la dépense publique influencée par tous ce qui ce produit en marchés mondiaux ,notamment les changements des prix du pétrole, malgré la difficulté de la perspective pour les prix du pétrole à cause des la multiplicité et la difficulté des variantes, le pétrole aura un rôle majeur dans le chemin de la politique monétaire.

Mots clés: les prix du pétrole-la politique monétaire- VECM-la cointégration

مقدمة:

شهدت الأسواق النفطية خلال القرن الماضي مجموعة من الأحداث المتسارعة ساهمت في تغيير منطق واتجاه الأسعار ،كتزايد الطلب على هذه المادة، وحرب أكتوبر 1973أو الحرب العربية–الإسرائيلية وخاصة إنشاء منظمة أوبك(OPEC) مع نهاية الستينات التي أصبح لها دور فعال في تحديد الأسعار البترولية، وهذا على اعتبار أن النفط كمصدر طاقوي أعطى دفعا للنمو الاقتصادي في العالم كونه مدخل مهم في الصناعة هذا من جهة، ومن جهة ثانية أن تجارة النفط تشكل مانسبته11% من التجارة الدولية، ولا يمكن لأي سلعة أخرى أن

[1] جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
[2] المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر.
[3] المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر.

تضاهي هذه و باعتبار الجزائر عضو في منظمة أوبك واقتصادها ريعياً يعتمد على تصدير سلعة واحدة وهي النفط، نجد أن التذبذبات في أسعاره تقود إلى أضرار بعيدة المدى ، نظرا لكون النفط وعوائدها يشكلان المورد الأساسي لتمويل عمليات الميزانية في الجزائر ،كما يمكننا القول أن الجزائر ذات الهيكل الاقتصادي غير متنوع الذي يعتمد على قطاع المحروقات سوف تتعرض سياساتها المالية لحالة عدم الاستقرار بسبب تذبذب الإيرادات العمومية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط؛ ومن هنا تبرز لنا بوضوح طبيعة الإشكالية وهي على النحو التالي:

-ماهي آثار تغيرات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر؟

- **هدف البحث:** تهدف هذه الدراسة إلى تحديد فيما إذا كان هنالك علاقة بين التذبذبات في أسعار النفط العالمية الناشئة عن مجموعة العوامل المتحكمة فيها وتأثيرها على الميزانية العامة للدولة الجزائرية.
- **منهج البحث:** أُستخدم المنهج التاريخي في عملية تحليل البيانات الت يتم الحصول عليها من مصادر منشورة لدى البنك المركزي الجزائري والديوان الوطني للإحصاء وأخرى من على شبكة الانترنت، إلى جانب استعمال المنهج القياسي.
- **خطة البحث:** للإجابة على الإشكالية قسمنا البحث إلى ثلاثة محاور:
  - تطورات أسعار النفط خلال الفترة 1973-2013.
  - تطور أداء السياسة المالية بالجزائر
  - الدراسة القياسية لأثار أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر.
  - التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتفعيل السياسة المالية بالجزائر

المحور الأول: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 1973-2013.

أولا: العوامل المتحكمة في أسعار النفط في الأسواق الدولية:

لقد وضعت مجموعة من التفسيرات النظرية التي تشرح العوامل التي تقف وراء تغيرات أسعار النفط لاسيما على المدى الطويل"[1]"، هذا وتعتبر عملية تقييم مثل هذه التفسيرات عملية شائكة ومعقّدة وتتطلب قدرا يسيراً من الحذر، ونعرض فيما يلي بعض من تلك التفسيرات"[2]":

1-1/المنهج الحدّي ومبدأ الندرة :يعتبر مفهوم الندرة من أكثر المفاهيم شيوعاً في تحليلات أسعار النفط على المدى البعيد، ويقوم تفسير الندرة على حقيقة أن النفط شأنه شأن أي مورد طبيعي غير متجدد متوفر ولكن بكميات ناضبة في الأرض .وبالتالي فإن أي زيادة في الطلب العالمي على إمدادات محدودة(أي محكومة بالنضوب) لابد وأن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وكلما ارتفع معدل الاستهلاك إلى ما متاح من مورد طبيعي يؤدي إلى المسارعة في الوصول إلى نقطة نضوب.

1-2/تحليل أثر المنافسة :يعطي بعض الاقتصاديين أهمية كبرى لدرجة التنافس في السوق العالمية للنفط حيث يرى البعض أنّ قوى المنافسة تسيطر على كل من الشركات والدول المنتجة، ويُعتقد بقوة الاتجاه الانكماشي في السوق النفطية العالمية إلى درجة قد تحول دون أي محاولة للحد من المنافسة.

1-3/إحتكار القلة: تختلف سوق النفط الخام عن أسواق أكثر السلع الأولية الأخرى في هذه المرحلة بكونها سوق لاحتكار القلة أو ما يعرف أيضاً بسوق منافسة القلة أي أن قلة من المنتجين يتنافسون في الإنتاج، ومن المعروف أن احتكار القلة يشير إلى ذلك الشكل من أشكال السوق الذي يسيطر فيه عدد صغير من المشروعات على صناعة معينة بحيث تقتسم هذه المشروعات سوقا لصناعة فيما بينها.

1-4/انخفاض سعر صرف الدولار: لقد أثبتت الدراسات أن التغير في أسعار صرف الدولار تخلف أثرًا كبيرًا على صناعة النفط العالمية، إذ أن انخفاضها يزيد الطلب على النفط ويخفض من إنتاجه، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط حيث أن الارتفاع الكبير الذي يبدو في الأسعار الإسمية، فارتفاع معدلات التضخم وانخفاض أسعار النفط أمام العملات الرئيسية الأخرى ساهم إلى حد بعيد في اتساع الهوة بين قيمته الحقيقية والإسمية "[3]".

ثانيا: التطور التاريخي لأسعار النفط:

إن تاريخ تطور أسعار النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة لذلك ظهرت أنواع عديدة من أسعار النفط حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى.

2-1/أسعار النفط قبل سنة 1970 لقد سيطر على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط عدد قليل من الشركات (الشقيقات السبعة)، لذلك اتصف تسوق النفط باحتكار القلة حيث أخذ الكارتل النفط على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار وكانت تأتي دائما على حساب مصالح الدول النفطية.وقد تم اعتماد نقطتين لتسعير النفط العالمي وهي:"[4]"

- ✓ نقطة أساس وحيدة للتسعير.
- ✓ الخليج العربي نقطة أساس ثانية للتسعير.

2-2/أسعار النفط بعد سنة 1970:لقد شهدت هذه المرحلة تطورات ،أين لجأت منظمة الأوبك بعد إنشائها إلى خفض الإنتاج لدعم الأسعار وخفضته فعلا عام1982سعيا وراء الإبقاء على الأسعار عند مستوى عال، ونتيجة لاستمرار حالة عدم الاستقرار خلال عام1984، أقرت منظمة الأوبك تخفيض أخرعلى الأسعار وعلى الرغم م نذلك فان حالة عدم الاستقرار قد استمرت، فقامت بفرض سقف إنتاجي محدد في نهاية عام1986، تضمنت حصص فردية التزمت بها أقطارها الأعضاء، فارتفعت الأسعار من جديد عام 1987"[5]"، ونوضح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: أهم الأحداث العالمية المؤثرة في أسعار النفط خلال الفترة (1981-1998)

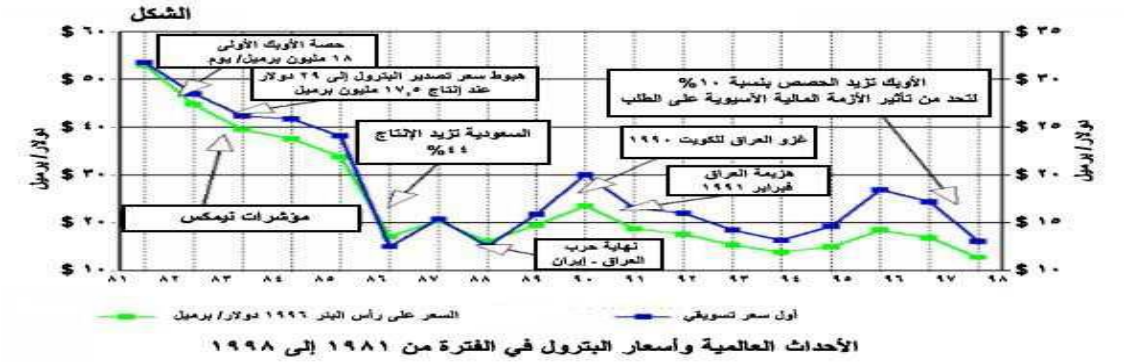

المصدر: سمية موري، "أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، دراسة حالة الجزائر "ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة تلمسان،2010/2009، ص81.

وفيما يتعلق بتطور أسعار النفط بعد هذه الفترة، فقد شهدت ارتفاع بدرجة مثيرة خلال حقبة (2002-2008) ،حيث لامست أسعار خام غرب تكساس القياسي مستوى 120دولار للبرميل في أواخر شهر أفريل من عام2008، كما ارتفعت أسعار النفط منذ بداية عام 2009 من 43 دولار للبرميل في جانفي إلى 60 دولار للبرميل من نصف ماي من نفس السنة أي بما يزيد عن 30%.ويعود هذا الارتفاع الى مجموعة من العوامل الاقتصادية، الجيوسياسية والمضاربة يمكن تقسيمها إلى مرحلتين هما:

-مرحلة(2005-2007): تسبب في ارتفاع الأسعار وبدرجة كبيرة ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة بما فيها النفط عندما تجاوز الاستهلاك العالمي80 مليون برميل في اليوم سنة2004 استجابة للتطورات الإيجابية لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي خاصة في عدد من الدول الناشئة، كالهند، والبرازيل، والصين التي حققت نمو بلغ13 ٪ سنة2007، لازدهار وتجدد الصناعة البترولية وكذا نتيجة لانخفاض قيمة الدولار العملة التي يسعر بها النفط، ولعوامل جيوسياسية كان من أهمها المخاوف المتزايدة من حدوث نقص في الإمدادات النفطية نتيجة التوتر في منطقة الشرق الأوسط بسبب الغزو الأمريكي للعراق سنة2003 والحرب اللبنانية الإسرائيلية عام2006، إلى جانب التوتر الإيراني- الغربي بسبب برنامج إيران النووي، وكذا الاضطرابات السياسية التي شهدتها كلا من فنزويلا ومنطقة القبائل في نيجيريا"[6]".

-مرحلة(2008-2013):يلاحظ في هذه الفترة تراجع في أسعار النفط إلى 52.5 دولار في نهاية الربع الأخير من سنة 2008 بعد أن سجلت 113.5دولار خلال الربع الثالث من نفس السنة ،ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية كذلك ساهم في الانخفاض الحاد وبمعدلات أسرع لأسعارالنفط"[7]"، ليعود الارتفاع من جديد للصعود ابتداء من سنة 2009 ويرجع ذلك لعامل المضاربة، وكذا جراء زيادة تدفق الأموال المضاربية إلى أسواق النفط المستقبلية بعد أن أصبحت ملاذ لاستقبال استثمارات متزايدة من صناديق التقاعد والمؤسسات المالية، نتيجة تطلع المستثمرين لتحقيق عائدات أعلى من تلك الممكن تحقيقها في سوق الأسهم والسندات، وتجنب التداول السندات الملوثة، في هذا الصدد تؤدي زيادة

المضاربات في أسواق النفط الآجلة عادة إلى ارتفاع الطلب على النفط من الناحية الشكلية. والجدول الموالي يوضح تطور أسعار النفط سلة الأوبك خلال الفترة 2000-2013.

جدول رقم (01): تطور أسعار النفط سلة الأوبك خلال الفترة 2000-2013

السنوات	السعر الإسمي	الرقم القياسي 2000=100	السعر الحقيقي بأسعار 2000
2000	27.6	100	27.6
2001	23.1	101.9	22.7
2002	24.3	103.5	23.5
2003	28.2	105.3	26.8
2004	36.0	107.5	33.5
2005	50.6	109.3	46.3
2006	61.0	112.1	54.4
2007	69.1	114.6	60.3
2008	94.4	116.9	80.8
2009	61.0	117.8	51.8
2010	77.4	119.0	65.0
2011	107.5	121.3	88.6
2012	109.4	123.5	94.2
2013	105.8	121.4	91.3

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير المختلفة لمنظمة الاوبك.

ثانيا: تطور أداء السياسة المالية بالجزائر

1-توصـــيف وتحليل هيكل الصـــادرات الجزائرية الإجمالية النفطية: على الرغم من المجهودات التي تبذلها الحكومة الجزائرية في تقليص التبعية لقطاع المحروقات، إلاّ أنها باءت بالفشل الذريع ولم تكلل بالنجاح المنشود ولم تحقق النتائج المرجوة "[7]"، وعلى الرغم كذلك من رغبة الحكومات المتعاقبة منذ عقدين في تحقيق عائدات خارج المحروقات بـــ 3 مليار دولار إلاّ أن هذه القيمة بقيت بعيدة المنال بلغة الأرقام، حيث يبقى البترول والغاز الطبيعي يتصـدران أهم مبيعات الجزائر نحو العالم الخارجي "[8]"، وتبقى الصـادرات خارج المحروقات مهمشـة في حجم ضئيل، كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول (02): يوضح تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2009 / الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2000	21.419	97.20	0.612	2.80	22.031	100
2001	18.484	96.60	0.684	3.40	19.132	100
2002	18.820	96.20	0.734	3.80	19.554	100
2003	23.800	97.20	0.664	2.80	24.464	100
2004	30.980	97.5	0.788	2.50	31.775	100
2005	44.989	97.80	1.012	2.20	46.001	100
2006	53.433	97.80	1.180	2.20	54.613	100
2007	58.206	97.80	1.312	2.20	59.518	100
2008	79.298	97.50	1.940	2.50	81.238	100
2009	44.124	97.60	1.07	2.40	45.194	100

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية للجمارك الجزائرية (الموقع الإلكتروني 10-11-2010: http:// www.douane.gov.dz مستخرجة من تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء CNIS).

أن إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2008 قد تضاعف، حيث انتقل من 22031 مليون دولار عام 2000 إلى 81238 مليون دولار عام 2008 أي بارتفاع قدره 268.74%، وهذه النتيجة تعطي أملا كبيرا بيد أنه سرعان ما يتلاشى إذا قمنا بتفحص مساهمة السلع في تركيبة هذا التطور إذ لا يزال قطاع المحروقات يستحوذ ويسيطر على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات (198.1 مليون برميل بالنسبة للنفط و 39.9 مليار م^3 سنة 2016)وهو ما يعني أنه المساهم الرئيسي في النمو الذي عرفته الصادرات بـ 37%، ويعكس بالمقابل الضعف الهيكلي والقصور البنيوي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات، والشكل الموالي يبين أكثر هيكلة الصادرات النفطية للجزائر:

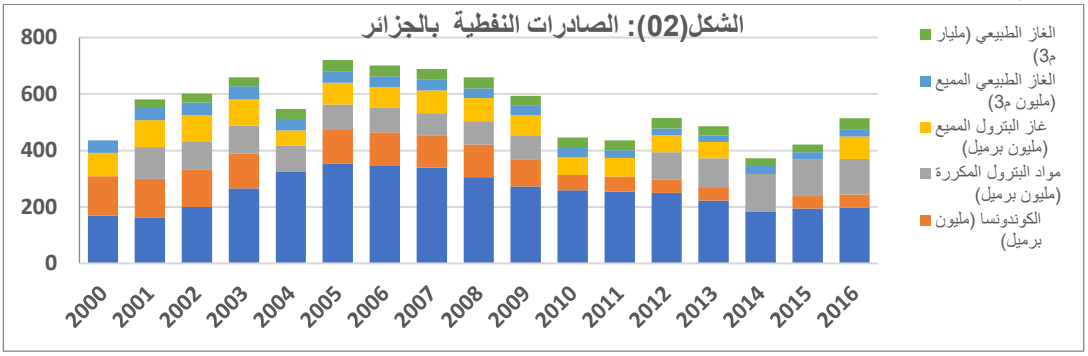

المصدر:منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول (أوابك)، "التقرير الإحصائي السنوي 2014"، الكويت 2014. ص 110

من خلال الشكل نستنتج ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني، حيث يصنف خبراء المنتدى الاقتصادي العالمي في تقاريره الخاصة بمؤشر التنافسية، الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاديات التي تعاني من استفحال ظاهرة التبعية المطلقة للثروات الريعية الناضبة وتأثيرها السلبي على الميزان التجاري كمحصلة للاختلالات

البنيوية وتدهور شـــروط التبادل في الأســـواق الدولية، وهذا مؤشـــر كاف على عدم تحمل اقتصـــادنا الوطني للصدمات الخارجية حيث يتأثر كثيرا بعدة عوامل:

- من البديهي أن يكون للتراجع الحاد الذي طرأ على أسعار النفط تأثيرات عديدة ومتباينة على الدول المصدرة للنفط والمستوردة له على حد السواء ،وباعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعياً بحتا، فإن الارتباط الموجود بين الحالة الاقتصادية العامة للبلد ككل وبين أسعار النفط هو ارتباط وثيق جدا، و من صور هذا التشابك الحاصل يتضح لنا تقلص إجمالي الإيرادات بالعملة الصعبة المتأتية من المحروقات كنتيجة آلية لانخفاض أسعار البترول، وهو التقلص الذي يؤثر مباشرة على حصيلة الإيرادات الجبائية المتأتية من مداخيل المحروقات أو ما يعرف "بالجباية البترولية". ويمكن تبيان تقلبات أسعار النفط ومشتقاته وكذا الغاز الطبيعي، والغاز الطبيعي المميع خلال سنتي 2005 و2012، بحيث أن ارتفاع أسعار النفط من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 الى 50.64دولار للبرميل سنة 2005 ثم الى 109.45 دولار للبرميل سنة 2012 قد كان له ايجابي انتاج النفط بالجزائر.
- ارتفاع الطلب العالمي على النفط كذلك يعتبر من العوامل المهمة والمحدد لصادرات النفط بالجزائر بحث ارتفع الطلب العالمي على هذه المادة من 71,5 مليون برميل في اليوم سنة 2000 الى ما يقارب 93 مليون برميل في اليوم سنة 2015.
- بالتقلبات الجارية على أسعار صرف العملات الصعبة (الدولار والأورو)، بداية يمكن توضيح تأثير أسعار النفط على كل من معدلات أسعار الصرف والسياسة المالية وهذا ما أوضحته دراسة(Akpan)"[9]"حيث توصل إلى أن أسعار البترول تربطها علاقة قوية ايجابية مع كل من أسعار الصرف والانفاق الحكومي، كما اعتبر (Leili)"[10]"، أن أسعار البترول تعد المحدد الرئيسي في تحديد سعر الصرف خصوصا بالنسبة للدول المصدرة للبترول و على غرار الجزائر.
- و من جهة أخرى هناك علاقة بين كل من التضخم وسعر الصرف و الذي أوضحته النظرية النقدية بحيث أن زيادة المعروض النقدي في السوق سيتسبب في ارتفاع معدلات الأسعار والناتجة عن انخفاض قيمة العملة مقارنة بالعملات الاخرى متسببة في ارتفاع معدلات التضخم أو ما يسمى ب Feed Back) Effect)"[11]".

2-تأثير تقلبات أســعار النفط على الســياســة المالية بالجزائر (1999-2014): إن عودة ارتفاع أســعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبّر عنها بارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28,31% سنة 2000 إلى حوالي 34,87% سنة 2003. فمبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى. وقد ساهمت السياسة المالية بشكل

ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية **ظاهريا**، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007، وارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، إذ بلغت نسبة 6.8% سنة 2003"[12]". نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات الستة الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 نسبة 11.8%. أما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33% سنة 2000و 1.64% سنة 2005، ويُمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(03) بعض المؤشرات الإقتصادية للجزائر في الفترة:(1999-2013)

السنوات	الإيرادات (مليار دج)	النفقات (مليار دج)	معدل التضخم% 100=2001	معدل البطالة %	الPIBالحقيقي مليار د ج
1999	937,1	1098,576	2,64	29,29	3152,708
2000	1190,75	1176,095	0,34	29,77	4109,493
2001	1403,84	1452,36	4,23	27,3	4048,322
2002	1500,25	1602,344	1,42	25,9	4458,549
2003	1451,45	1811,109	4,30	23,71	5026,471
2004	1528	1920	4	17,7	5903,151
2005	1629,76	2302,983	1,64	15,3	7526,491
2006	1683,294	3555,428	2,53	12,3	8299,417
2007	1831,288	3946,748	3,71	13,8	9019,065
2008	2763	4882,19	4,92	11,3	10532,143
2009	3178,7	5474,574	5,74	10,2	9432,446
2010	2923,4	6468,86	3,92	10	11562,65
2011	3198,4	8272,56	4,52	10	13826,465
2012	3469,08	7745,52	8,89	11	14434,557
2013	3820	6879,82	3,25	9.8	16951,567

المصدر:من اعداد الباحثين استنادا على:

- موقع وزارة المالية.www.mf.gov.dz
- موقع المديرية العامة للدراسات والتقدير/ وزارة الماليةwww.dgpp-mf.gov.dz
- www.bank-of-algeria.dz/موقع بنك الجزائر 2011 - 1962rapport rétrospectivewww.ons.dz ONSالديوان الوطني للإحصاء.

2-1. تأثير ناتج الجباية البترولية على توازن الموازنة العامة في الجزائر

لقد سارعت الجزائر كغيرها من الدول النفطية لإنشاء صندوق سيادي، سمي بصندوق ضبط الموارد عهد إليه مهمة ضبط توازن الموازنة، وتخفيض الدين العمومي"[13]"، بالإضافة إلى استخدامات أخرى وإن كانت غير معلومة بالتدقيق، إلا أن التصريحات من هنا وهناك تشير إلى استخدام الأموال المودعة بهذا الحساب في

تمويل المشاريع الكبرى للدولة، غير أن السؤال الذي يطرح ماذا سيكون حال الموازنة العامة للدولة بالجزائر في حالة استمرار الانخفاض الشديد في أسعار المحروقات والتي ينتج عنها مباشرة انخفاض في الإيرادات الجبائية البترولية التي صارت تمول هذه الموازنة بصورة لا يمكن تعويضها على الأقل في السنوات القليلة اللاحقة؟

2-1.1 توازن الموازنة العامة باحتساب الجباية البترولية الموزانية" لوحدها:

تلجأ الدول في العصر الحديث إلى وضع برنامج مالي مرتبط بفترة من الزمن للإنفاق، من أجل تحقيق أهداف معينة مختلفة، ويتضمن البرنامج المالي موارد الدولة ونفقاتها خلال تلك الفترة المقبلة، ومن ثمة فإن الموازنة تشكل وسيلة إنجاز السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة[14].

الجدول رقم (04): يوضح عجز الموازنة العامة، باحتساب الجباية البترولية الموازنية:

(مليار دج)

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات	الإيرادات العادية	الجباية البترولية	إجمالي الإيرادات	العجز الموازني
2000	965,32	290,23	1255,56	504,84	524	1028,84	**226,72**
2001	836,29	415,5	1251,79	502,38	732	1234,38	**17,41**
2002	1050,16	509,67	1559,84	541,35	916,4	1457,75	**102,09**
2003	1097,38	613,72	1711,10	615,39	836,06	1451,45	**259,65**
2004	1200	720	1920	665,8	862,2	1528	**392**
2005	1200	750	1950	736,83	899	1635,83	**314,17**
2006	1283,44	1347,98	2631,43	751,92	916	1667,92	**963,51**
2007	1574,94	2048,81	3623,75	829,61	973	1802,616	**1821,14**
2008	2017,96	2304,89	4332,86	953,8	970,2	1924	**2408,86**
2009	2593,74	2597,71	5191,45	1158,1	1628,5	2786,6	**2404,85**
2010	2837,99	3022,86	5860,86	1245,7	1835,8	3081,5	**2779,36**
2011	3434,30	3181,12	6615,42	1520	1472,4	2992,4	**3623,02**
2012	4608,25	2820,41	7428,66	1894,05	1561,6	3455,65	**3973,01**
2013	4335,61	2544,20	6879,82	2204,1	1615,9	3820	**3059,82**
2014	4714,45	2941,71	7656,16	2640,45	1577,73	4218,18	**3437,98**

المصدر/ من إعداد الباحثين استنادا على قوانين المالية من سنة 2000 إلى غاية 2014.

من خلال الجدول السابق، يمكن ملاحظة الارتفاع الهائل والمستمر في حجم العجز الموازني، حيث بلغ سنة 2014 ما مقداره 3437,986 ألف مليار دينار جزائري وهو رقم مهول، أي ما يعادل 42,676 مليار دولار أمريكي، باعتماد معدل صرف الدولار لسنة 2014 (80,56 دج مقابل 01 دولار أمريكي).

غير العجز المشار إليه في الجدول السالف يبقى عجزا صوريا (وهمي)، بمعنى غير حقيقي، وهذا باعتبار أن حصيلة الجباية البترولية لم يتم إدراجها كلية في الموازنة العامة، وبالتالي ومن أجل الحكم على توازن الموازنة العامة ومقدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات أو عدم كفايتها ما يعني وجود عجز حقيقي، فإن الأمر يستلزم إضافة حصة الجباية البترولية المودعة سنويا بصندوق ضبط الموارد، وهذا من أجل معرفة الصورة الحقيقة لمدى توازن الموازنة العامة.

2-2.2 توازن الموازنة العامة باحتساب الجباية البترولية الإجمالية"[15]":

بإضافة الجباية البترولية المودعة في صندوق ضبط الموارد إلى إجمالي الإيرادات التي تظهر بالموازنة العامة، ومقارنتها بإجمالي النفقات العمومية، يمكننا تقدير الوضع الحقيقي للميزانية العامة، بين الفائض أو العجز وهو ما يمكن تبيانه من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (05): يوضح مدى توازن الموازنة باحتساب إجمالي الجباية البترولية:

(مليار دج)

السنة	إجمالي النفقات	الإيرادات الإجمالية للدولــة	العجز الموازني	الفائض الموازني	نسبة العجز والفائض إلى إجمالي النفقات
2000	1255,56	1028,84	- 226,727	-	- 18.05 %
2001	1251,79	1234,38	- 17,414	-	- %1,39
2002	1559,84	1484,25	- 75,59	-	- %4,84
2003	1711,10	1900,36	-	189,255	%11,06
2004	1920	2151,56	-	231,561	%12,06
2005	1950	3004,66	-	1054,666	%54,08
2006	2631,43	3465,92	-	834,487	%31,71
2007	3623,75	3541,46	- 82,294	-	- %2,27
2008	4332,86	4212,15	- 120,702	-	- %2,78
2009	5191,45	3187,27	- 2004,184	-	- %38,60
2010	5860,86	4399,81	- 1461,05	-	- %24,92
2011	6615,42	5292,72	- 1322,706	-	- %19,99
2012	7428,66	5990,95	1437,707	-	- 19,35%
2013	6879,82	5882,23	- 997,59	-	- %14,50
2014	7656,16	6030,87	- 1625,295	-	- %21,22

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على قوانين المالية وبعض الوثائق المتحصل عليها من وزارة المالية.

من الجدول السابق يتضح لنا أن العجز الذي كان يعتبر صوريا (وهميا)، بسبب عدم إدراج الجباية البترولية الموجهة لصندوق ضبط الإيرادات، أصبح عجزا موازنيا حقيقيا بداية من سنة2007 إلى غاية 2014 حتى بإدراج إجمالي الجباية البترولية، حيث أن الفائض الموازني تحقق في الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2006، غير

أنه سرعان ما تلاشت هذه الطفرة المالية لتجد الموازنة العامة نفسها أمام عجز حقيقي يشير إلى عدم قدرة الإيرادات العامة جملة وإجمالا على تغطية النفقات العمومية، ليبلغ حجم العجز ما نسبته 21,22% وهو ما يقدر بـ 1625,295 مليار دينار جزائري بما يعادل 20,17 مليار دولار أمريكي. وهو مبلغ حتى دق ناقوس الخطر لن يصبح مجديا معه، ذلك أن استدراك هذا النقص في القريب العاجل غير ممكن بسهولة، ويصبح ذلك مستحيلا إذا أدخلنا لهذه المعادلة المعقدة، عاملا آخر يتعلق بانخفاض الإنتاج الوطني من المحروقات، ومن ثم انخفاض صادرات هذا الذهب الأسود الذي قد يصبح سائلا أسود لا غير في حالة ما إذا بقيت الأسعار في هذه المستويات المتدنية، مما سيفضي إلى مزيد من التعقيدات، التي ستكون أولى بوادرها التوجه من جديد نحو المؤسسات الدولية المانحة لطلب قروض مالية.

وأكثر من هذا فحتى وإن استقرت الإيرادات البترولية عند مستويات قياسية فإنه من غير الحكمة وبعيد كل البعد عن الرشاد الاقتصادي، أن يستمر اتكاء الموازنة العامة في الجزائر والاقتصاد الوطني عموما على مورد مالي رئيسي متعلق بما يجود به باطن الأرض لا غير، وللدلالة على خطورة الوضع الحالي لهيكل الموازنة العامة في الجزائر يمكن استعراض نسبة الجباية البترولية الإجمالية "17" إلى باقي مكونات الموازنة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(06): يوضح نسبة إجمالي الجباية البترولية إلى غيرها من مكونات الموازنة العامة:

السنة	إ.ج.ب لنفقات التسيير %	إ.ج.ب لنفقات التجهيز %	إ.ج.ب لإجمالي النفقات %	إ.ج.ب للإيرادات العادية %	إ.ج.ب لإجمالي الإيرادات العامة %
2000	54,28	180,54	41,73	103,79	50,93
2001	87,52	176,17	58,47	145,70	59,30
2002	89,78	184,99	60,44	174,17	63,52
2003	117,09	209,37	75,09	208,80	67,61
2004	123,81	206,35	77,38	223,15	69,05
2005	188,98	302,37	116,29	307,78	75,47
2006	211,46	201,33	103,13	360,94	78,30
2007	172,18	132,3	74,83	326,87	76,57
2008	161,46	141,36	75,20	341,61	77,35
2009	78,23	78,11	39,08	175,21	63,66
2010	111,13	104,34	53,81	253,19	71,68
2011	109,85	118,59	57,02	248,20	71,28
2012	88,90	145,25	55,14	216,30	68,38
2013	84,83	144,56	53,46	166,87	62,52
2014	71,91	115,25	44,28	128,40	56,21

إ.ج.ب: إجمالي الجباية البترولية

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على قوانين المالية من سنة 2000 إلى غاية 20014

من الجدول الأخير هذا يمكن استخلاص الكثير من المعطيات التي تنذر بأن الإفراط في تمويل النفقات العامة عن طريق الإيرادات غير العادية (الجباية البترولية)، قد تجاوز الإفراط ذاته، وإلا كيف يمكن أن نفسر أنه في سنة 2014 بلغت نسبة الجباية البترولية لإجمالي النفقات العامة للدولة ما نسبته 44,28%، في حين أن الإيرادات العادية لم تغطي سوى ما نسبته 34,48%، وبالتالي تحقق عجزا موازنيا حقيقيا بنسبة 21,2%، أي بما يعادل أكثر من 20 مليار دولار. ما يعني أن وجوب تضافر جهود الجميع لإيجاد حلول ناجعة وفعالة علمية وعملية، صار حتمية آنية لا يجب الحياد عنها قيد أنملة.

المحور الثالث: الدراسة القياسية لأثار أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر.

تستخدم الدراسة سلسلة زمنية سنوية لكل من أسعار النفط، والنفقات العمومية (بالنسبة للسياسة المالية ،فمعلوم أن الحصة الأكثر مباشرة للتأثير في الوسط الاقتصادي من بين النفقات العمومية والإيرادات العمومية هي الأولى منهما وعليه تم اعتماد النفقات العمومية لتمثيل السياسة المالية)،والنمو الاقتصادي ممثلا في الناتج المحلي الخام والسياسة النقدية ممثلة في الكتلة النقدية (M2)، وهذه البيانات أخذت من الإحصائيات المالية للديوان الوطني للإحصاء البنك المركزي ووزارة المالية، أما إحصائيات سعر النفط السنوية فهي تمثل الأسعار الفورية لخامات سلة أوبكال مأخوذة من التقارير السنوية لمنظمة الدول المصدرة للنفط، وبالتالي سنحاول اختبار النموذج التالي :

$$\mathbf{Gov = GDP(-1) + M2(-1) + OIL(-1)}$$

الإنفاق الحكومي Gov هو المتغير التابع تم الاعتماد عليه في اللحظة (t)، وكل من الناتج الداخلي الخام والكتلة النقدية وأسعار النفط هي متغيرات مستقلة تم الاعتماد عليها في اللحظة (t−1) أي تم إبطاء الفترة الزمنية بفترة واحدة وذلك كون أن السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة تكون مبنية على معطياتها من السنة الماضية.

أولا:إختبار استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: توجد العديد من الاختبارات التي تختبر الاتجاه العام في السلسلة ، وأهمها: اختبار ديكي فولر المطور ADF ، واختبار Phillips and Perron ، واختبار KPSS وستقتصر في دراستنا على اختبار واحد وهوADF.

يسمح هذا الإختبار لمعرفة ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أو لا عن طريق تحديد مركبة الاتجاه العام إن كانت تحديدية أو عشوائية، لتطبيق اختبار (*ADF*) على كل سلسلة، نقوم بتقدير النماذج القاعدية الثلاث لكل سلسلة باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية "*MCO* ".

النموذج (1) $\Delta xt = \rho xt - 1 - \sum_{j=2}^{p} \emptyset \Delta xt - j + 1 + \varepsilon t$

النموذج (2) $\Delta xt = \rho xt - 1 - \sum_{j=2}^{p} \emptyset \Delta xt - j + 1 + C + \varepsilon t$

النموذج (3) $\Delta xt = \rho xt - 1 - \sum_{j=2}^{p} \emptyset \Delta xt - j + 1 + C + dt + \varepsilon t$ و نقوم باختبار الفرضية التالية :

$H_0 : \phi_1 = 1$

بحيث يكون القرار الإحصائي كالآتي:

-إذا كانت $t_{tab} < t_{\phi j}$: نقبل الفرضية العديمة (H_0) : أي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة، و ذلك لوجود جذر أحادي.

-إذا كانت $t_{tab} > t_{\phi j}$: نرفض الفرضية العديمة (H_0) : أي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة لا يوجد بها جذر أحادي، و بالتالي فهي مستقرة.

باستعمال برنامج « *EVIEWS* » نحصل على نتائج إختبار (*ADF*) لمتغيرات الدراسة الممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): اختبار الإستقرارية

المتغيرات	عند المستوى		عند الفرق الأول	
	T المحسوبة	الإحتمال	Tالمحسوبة	الإحتمال
GOV	-1.220386***	0.8938	-5.824763***	0.0001
GDP	0.371948***	0.9985	-6.889366***	0.0000
M2	-2.178423***	0.4890	-5.258130***	0.0005
OIL	-0.731182***	0.9637	-7.242413***	0.0000

*، **،***، تشير إلى مستوى معنوية عند 10% ، 5% ، 1% على التوالي .

المصدر: مخرجات برمجية Eviews6

يظهر من خلال الجدول رقم(07)أن القيمة الإحصائية ل ADF أكبر من القيم الحرجة لإحصائية MacKinnon عند مستوى معنوية 10% ، 5% ، 1% عند المستوى وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية أي أن السلاسل المدروسة غير مستقرة وعليه يتم تطبيق طريقة الفروقات من الدرجة الأولى و عليه تبين لنا أن القيمة الإحصائية ل ADF أصغر بكثير من القيم الحرجة لإحصائية MacKinnon عند مستوى معنوية 10% ، 5% ، 1% عند الفرق الأول ، وعليه يكون القرار كالتالي : رفض الفرضية العدمية أي ان السلاسل الزمنية لا تحتوي على جذر وحدي ، ومنه هي مستقرة عند الفرق الأول .

بما أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة كلها متكاملة عند نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى سنقوم باختبار التكامل المتزامن وفي دراستنا سنعتمد على اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن.

ثانيا:إختبار فترة الإبطاء المثلى: فترة التباطؤ الزمني تقاس بالفترة التي يظهر منها أثر متغير ما على متغير أخر، عدد فترات التباطؤ الزمني لتحديدها، سيتم الاعتماد على المعايير كل من أكايك(AIC) وشوارتز (SC)، معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE) ومعيار هانان كوين (HQ)، وتختار هذه المعايير الفترة التي تكون فيها أقل قيم لهذه المؤشرات، إضافة إلى معيار الاختبار المعدل لنسبة الإمكان (LR) الذي يختبر أن فرضية معلمات فترات التباطؤ الزمني مجتمعة غير مفسرة إحصائيا باستخدام (X^2)بداية من أكبر عدد فترات الإبطاء الزمني وعند الفترة التي تكون معلماتها مفسرة يتم التوقف.

الجدول رقم (08): اختبار درجة التأخر

VAR Lag Order Selection Criteri

Endogenous variables: GOV GDP(−1) M2(−1) OIL(−1)

Sample: 19−732013

Included observations: 37

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	−2135.335	NA	1.96e+45	115.6397	115.8139	115.7011
1	−2005.009	225.4283	4.08e+42	109.4600	110.3307	109.7670
2	−1975.962	43.96376	2.08e+42	108.7547	110.3221	109.3073
3	**−1943.387**	**42.25950***	**9.27e+41***	**107.8587***	**110.1227***	**108.6569***
4	−1927.745	16.90983	1.12e+42	107.8781	110.8387	108.9219
5	−1914.980	11.04005	1.83e+42	108.0530	111.7102	109.3423

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan−Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برمجية Eviews6

من خلال مختلف المقاييس وبالخصوص بالاعتماد على مقياسي شوارتز وأكايك يتم اختيار الفترة الثالثة كفترة إبطاء مثلى يعتمد عليها في الدراسة.

ثالثا: اختبار التكامل المتزامن :يهدف هذا الاختبار إلى تحديد علاقة طويلة الأجل موجودة بين المتغيرات، والاختبار المعروف في هذا المجال هو اختبار جوهانسونJohanson للتكامل المتزامن، فنقوم باختبار الفرضية العديمة لتحديد أي من المتجهات تمثل دلالة إحصائية معنوية وعلاقة التكامل المتزامن، فيتم اختبار المتجهات التكاملية التي تقابلها القيم الأعلى (Eigen Value)المحسوبة، كل ذلك في ظل افتراض الفرضية العدمية (H_0)التي تفرض بأنه لا يوجد متجهات تكامل متزامن في النموذج.كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، فذلك يمكن من اختبار وجود علاقة فيما بين المتغيرات في المدى الطويل، من خلال اختبار التكامل المتزامن لجوهانسنJohanson، والذي تظهر نتائجه كما هو موضح في الجدول رقم (5) **إختبار الأثر Trace**

الجدول رقم (09): اختبار التكامل المتزامن

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.436957	39.99550	47.85613	0.2227
At most 1	0.272977	18.16831	29.79707	0.5536
At most 2	0.096688	6.053998	15.49471	0.6892
At most 3	0.056000	2.189894	3.841466	0.1389

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

المصدر: مخرجات برمجية Eviews6

تشير النتائج إلى عدم وجود تكامل ما بين متغيرات الدراسة وهي نفس النتائج المتوصل إليها من خلال طريقة الإمكان الأكبر والمتمثل في الجدول التالي :

الجدول رقم (10): اختبار التكامل باستخدام طريقة الإمكان الأكبر

Unrestricted Coeintegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.436957	21.82719	27.58434	0.2294
At most 1	0.272977	12.11431	21.13162	0.5364
At most 2	0.096688	3.864105	14.26460	0.8734
At most 3	0.056000	2.189894	3.841466	0.1389

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

المصدر: مخرجات برمجية Eviews6

بما أن النتائج تشير لعدم وجود تكامل متزامن ما بين المتغيرات بمعني عدم وجود علاقة في المدى الطويل ما بين المتغيرات المدروسة سنعتمد على التحليل في المدى القصير باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموجه VAR:

رابعا: استخدام نموذج الانحدار الذاتي الموجه VAR

معادلة النموذج:

D(GOV) = 0.118107452689*D(GOV(-1)) - 0.142792300822*D(GOV(-2)) - 0.0233694138588*D(GDP(-2)) + 0.131487459421*D(GDP(-3)) - 8256514.92808*D(M2(-2)) + 75870369.5987*D(M2(-3)) - 3834075.99183*D(OIL(-2)) - 2213561.99752*D(OIL(-3)) + 62328536.6745

مع العلم أن:

R-squared 0.779191 Adj. R-squared 0.720308 F-statistic 13.23299

وفيما بلي ستقوم ببعض الاختبارات للتأكد من أن نموذج الانحدار الذاتي الموجه لا يعاني من مشاكل قياسية.

4-1/اختبار استقراريه النموذج :

الشكل رقم (03): استقرارية نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VAR)

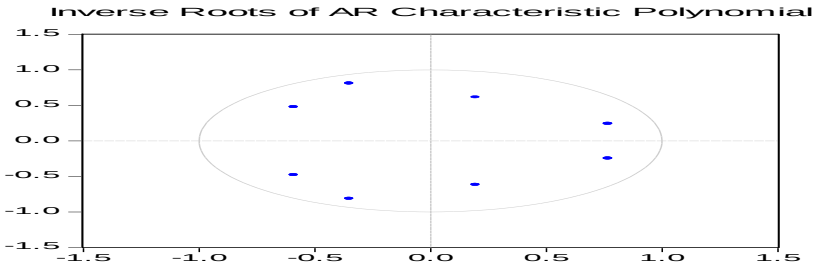

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews6.

من الشكل رقم(02) يتضح لنا أن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار (VARsatisfies the stability condition) إذن جميع المعاملات هي أصغر من الواحد و جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة .

الجدول رقم(11): الارتباط التسلسليSerial Correlation

VAR Residual Serial Correlation LM Tests

Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h

Date: 07/24/15 Time: 20:17

Sample:.2013-1973

Included observations: 39

Lags	LM-Stat	Prob
1	18.39858	0.3011
2	15.80342	0.4668
3	12.32080	0.7216
4	15.45337	0.4917
5	27.65503	0.0348

Probs from chi-square with 16 df.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews6.

من خلال الجدول يتضح لنا أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسليSerial Corrélation حيث أن إحصائية اختبار LM أقل من القيم الحرجة مما يدفعنا لقبول الفرضية العدمية أي خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، وعليه نموذج الانحدار الذاتي الموجه VAR مقبول ولا يعاني من المشاكل القياسية وبالتالي ستعتمد عليه في تحليل العلاقة ما بين المتغيرات وهذا باستخدام كل من تحليل التباين ودوال الاستجابة الدفعية.

4-2/اختبار تحليل التباين: يستعمل للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ الذي يعود إلى التنبؤ في نفس المتغير والمقدار الذي يعود إلى خطأ في المتغيرات الأخرى، أي هو يقيس مقدار التغير (الذي يعود إلى المتغيرات الأخرى في النموذج) في متغير ما والذي يعود إلى التغير في المتغير نفسه.

الجدول رقم(12): تحليل التباين

Variance Decomposition of D(GOV):

Period	S.E.	D(GOV)	D(GDP(-1))	D(M2(-1))	D(OIL(-1))
1	5.46E+08	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	5.88E+08	89.20404	5.562125	1.035438	4.198399
3	1.14E+09	33.47519	53.98639	11.38608	1.152345
4	1.20E+09	30.41231	52.11359	12.43365	5.040451
5	1.49E+09	20.87832	33.67495	8.126893	37.31984
6	1.59E+09	20.78690	36.62733	7.447113	35.13866
7	1.65E+09	20.49450	35.78832	11.05733	32.65985
8	1.79E+09	18.00804	30.55009	9.731816	41.71005
9	1.82E+09	17.88430	29.71022	10.30755	42.09793
10	1.84E+09	18.00628	29.50608	11.23811	41.24953

المصدر: مخرجات برمجية Eviews6

من خلال تحليل التباين يتبين أن معظم تقلبات الإنفاق الحكومي خلال الفترة الأولى والثانية للدراسة ناجمة من المتغير نفسه إذ تقدر في الفترة الثانية ب 89%، أما الباقي التقلبات هي ناجمة من باقي المتغيرات ولو بنسبة ضئيلة بحيث وخلال الفترة الثانية يعتبر التاتج الداخلي الخام أكثر المتغيرات تأثيرا على تقلبات الإنفاق الحكومي في المدى القصير بنسبة 5% يليه أسعار النفط بنسبة 4%،أما الكتلة النقدية لا يتجاوز تأثيرها على تقلبات الإنفاق الحكومي 1% وهذا خلال الفترة الأولى والثانية للدراسة .

من الفترة الثالثة للدراسة وحتى الفترة الخامسة نلاحظ تراجع في تأثير الإنفاق الحكومي على تقلبات الإنفاق الحكومي نفسه من 33%حتى تصل في الفترة الخامسة إلى 20.87% ليظهر تأثير قوي لباقي المتغيرات وبالخصوص الناتج الداخلي الخام إذ أن أزيد من 50 % من تقلبات الإنفاق الحكومي ناجمة من gdp بينما يتراوح تأثير الكتلة النقدية على تقلبات GOV ما بين 8.12% و 12.43% فيحين أنه خلال هذه الفترة للدراسة يتضاءل تأثير سعر النفط إلى 1% وبعدها يبدأ في الارتفاع إلى 5.% ثم 37.31% ليصبح سعر النفط هو المتغير الأكثر تأثيرا على تقلبات الإنفاق الحكومي خلال الفترة الخامسة.

أما خلال الفترتين السادسة والسابعة للدراسة يستقر تأثير تقلبات الإنفاق الحكومي على الإنفاق الحكومي نفسه عند نسبة 20% ويعتبر الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترتين الأكثر تأثيرا على تقلبات الإنفاق الحكومي يليه سعر النفط بنسب متقاربة ويبقى تأثير الكتلة النقدية الأقل تأثيرا بنسبة لا تتجاوز 11%.

أما خلال المرحلة الأخيرة للدراسة نلاحظ انخفاض في تأثير التقلبات الناجمة من الإنفاق الحكومي نفسه تصل إلى 17.88% وبذلك % 82,12هي ناجمة من المتغيرات المدروسة في النموذج ومن الملاحظ أن أسعار النفط هي الأكثر تأثيرا على تقلبات الإنفاق الحكومي بنسبة تتجاوز 42% يليه الناتج الداخلي الخام ب 30% يبقي التأثير الأضعف للكتلة النقدية ب 11%.

4-3/إختبار دوال الاستجابة: طريقة دوال الاستجابة تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية أي تعمل على حساب المضاعفات الديناميكية الموجودة، فهي تبين إثر حدوث صدمة في الأخطاء رد فعل نظام المتغيرات الداخلية، وهي تبين أثر انخفاض مفاجئ ووحيد لمتغير على نفسه وعلى باقي متغيرات النظام في كل الأوقات"[12]".

أو هي الأداة الثانية لتحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات النموذج، فهي تعمل على معرفة ما مدى استجابة كل متغير من متغيرات النموذج الداخلية لصدمات غير متوقعة وذلك في حدود خطأ المتغيرات، مقدار انحرافها المعيار واحد، والشكل رقم04 يوضح ذلك كما يلي:

الشكل (04): دوال الاستجابة الدفعية

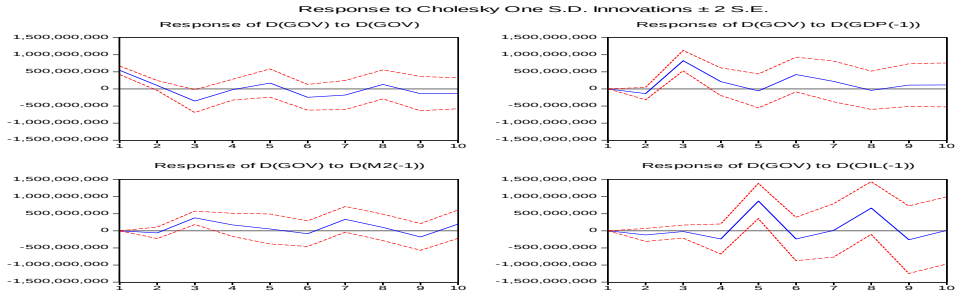

من خلال تحليل دوال الاستجابة نستنتج:

أن أي صدمة تحدث في الإنفاق الحكومي تأثر على الإنفاق الحكومي بصيغة إيجابية من الفترة الأولى إلى الفترة الثانية للدراسة وتصبح سلبية من الفترة الثانية حتى الفترة الرابعة للدراسة لتعود الاستجابة ايجابية حتى الفترة الخامسة ثم سلبية ما بين الفترة السادسة والسابعة بعدها إيجابية عند الفترة الثامنة واستجابة سلبية للصدمات خلال أخر فترة للدراسة وهذه النتيجة معنوية خلال الفترتين الأولى والثانية فقط .أما الصدمات التي تحدث في الناتج الداخلي الخام يستجيب لها الإنفاق الحكومي بشكل سلبي خلال الفترة الأولى للدراسة ولكن النتيجة غير معنوية فيحين يستجيب الإنفاق الحكومي للصدمات التي تحدث في الناتج الداخلي الخام بشكل إيجابي من الفترة الثانية إلى الفترة الخامسة وتقبل هذه النتيجة كونها معنوية ، تنعدم الاستجابة عند الفترة الخامسة وتعود الاستجابة إيجابية لتنعدم مجددا عند الفترة الثامنة ثم تصبح إيجابية إلى أخر فترة في الدراسة ، وهذه النتيجة غير معنوية.

إن أي صدمة هيكلية تحدث في الكتلة النقدية خلال الفترات الأولى للدراسة لا يستجيب لها الإنفاق الحكومي أما ما بعد الفترة الثانية فيستجيب الإنفاق الحكومي بشكل إيجابي ومعنوي للصدمات التي تحدث في الكتلة النقدية ، وتنعدم بعد الفترة الخامسة وتصبح سلبية ثم إيجابية ما بين الفترة السابعة والثامنة ، لتصبح استجابة سلبية عند الفترة التاسعة و تعود إيجابية خلال أخر فترة في الدراسة وهذه النتيجة غير معنوية منذ الفترة الثالثة .

إن الصدمات الهيكلية التي تحدث في أسعار النفط يستجيب لها الإنفاق الحكومي بشكل سلبي وأحيانا تنعدم الاستجابة خلال الفترات الأولى للدراسة أما بعد الفترة الرابعة نلاحظ استجابة إيجابية للصدمات تنعدم عند الفترة السادسة وتصبح سلبية وهذا حتى الفترة السابعة لتصبح بعدها إيجابية حتى الفترة التاسعة أما خلال الفترة الأخيرة يستجيب الإنفاق الحكومي بصفة سلبية للصدمات أسعار النفط وهذه النتيجة غير معنوية.

خامسا: تحليل النتائج

بالنسبة للجزائر فإن قطاع المحروقات يحتل مكانة هامة في اقتصاد البلد و يعتبر محرك التنمية الاقتصادية، فصادرات النفط تمثل أكثر من 98%من إجمالي صادرات البلد ، و عائداته تمثل أهم مورد للخزينة متمثلة في الجباية النفطية و هذا ما جعل للتقلبات في أسعار البترول تأثير مهم في مجمل الإنفاق العام ،و هذا ما يطلق عليه الاقتصاديين بدورية السياسة الماليةProcyclical Fiscal Policy التي تتمثل في سياسة الإنفاق العام التي تكون توسعية أثناء الانتعاش (نتيجة زيادة المداخيل)، و تكون انكماشية في فترات الركود، هذه النتائج تبين أن صدمات سعر النفط أثرت بشكل سلبي خلال الفترة الأولى وهذا راجع للتوسع في الإنفاق الاستثماري وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لتتنوع بعد ذلك في الفترات اللاحقة بين الإيجابي والسلبي.

المحور الرابع: التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتفعيل السياسة المالية بالجزائر

يعتبر "التنويع الاقتصادي هو الشعار المردد والقول المأثور في السياسة الاقتصادية للبلدان النفطية العربية منذ طفرة الازدهار النفطي الأولى في السبعينات, وقد أملته دواعي القلق من الأجل المحدود لاحتياطات النفط والغاز التي أغنت البلدان العربية بثروة مفاجئة, كما أملاه ظهور الحاجة إلى تنمية الاقتصاديات التقليدية وتنويعها بما يتجاوز قطاع الهيدروكربونات السريع التنامي, وقد ظهرت هذه السياسة في العقود الأخيرة كهدف استراتيجي للتغلب على عدم الاستقرار الاقتصادي الملازم للاعتماد الشديد على الصادرات النفطية بغية مواجهة الزيادة السنوية في حجم الانفاق العام وبالتالي كخيار استراتيجي للسياسة المالية في ظل تغيرات أسعار البترول. ولذلك يعني التنويع الاقتصادي بصورة أساسية في إطار الاقتصاديات النفطية العربية "تنمية القطاعات غير النفطية والحد من نسبة الإيرادات والعائدات التي تستمدها الحكومة من صادرات النفط والغاز", لكنه يعني أيضا ضمناً: تقليص دور القطاع العام في هذه الاقتصاديات النفطية و وهو هدف حيوي مركزي من أهداف الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة هذه الاقتصاديات وتحريرها.

بالنسبة للجزائر نجاح سياستها المالية لا يمكن تحقيقه في ظل الاقتصاد الأحادي خاصة وأن العجز الذي كان يعتبر صوريا (وهميا)، بسبب عدم إدراج الجباية البترولية الموجهة لصندوق ضبط الإيرادات، أصبح عجزا موازنيا حقيقيا بداية من سنة2007 إلى غاية 2014 حتى بإدراج إجمالي الجباية البترولية، حيث أن الفائض الموازني تحقق في الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2006، غير أنه سرعان ما تلاشت هذه الطفرة المالية لتجد الموازنة العامة نفسها أمام عجز حقيقي يشير إلى عدم قدرة الإيرادات العامة جملة وإجمالا على تغطية النفقات العمومية، ليبلغ حجم العجز ما نسبته 21,22% وهو ما يقدر بـ 1625,295 مليار دينار جزائري بما يعادل 20,17 مليار دولار أمريكي"[18]". وهو مبلغ حتى دق ناقوس الخطر لن يصبح مجديا معه، ذلك أن استدراك هذا

النقص في القريب العاجل غير ممكن بسهولة، وعلى هذا الأساس الجزائر الملزمة الآن أكثر من أي وقت مضى بضرورة العمل بسياسة التنويع الاقتصادي وذلك من خلال"[19]":

- تطوير البنى التحتية المادية والاجتماعية كقاعدة أساسية للنمو الاقتصادي غير النفطي
- تطوير صناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال، تستفيد من مزية المنطقة النسبية في الموارد الهيدروكربونية.
- تنمية صناعات تحويلية أخرى، وتطوير سائر القطاعات والخدمات الإنتاجية، بما في ذلك الزراعة والتجارة والقطاع المصرفي وأخيراً السياحة.
- تقليص ما للقطاع العام من دور مباشر كعامل من عوامل النمو الاقتصادي، بخوصصة الشركات والمرافق المملوكة من القطاع العام، وتخفيض إعانات الدعم الداخلية، غير أن ملكية القطاع العام للموارد الهيدرو كوربونية تبقى من المحرمات التي لا تمس.

خاتمة:

وقفنا في ورقتنا البحثية على العلاقة التي تربط بين تطورات أسعار النفط والسياسة المالية في الجزائر متمثلة في النفقات العمومية ،وللوصول إلى هذه العلاقة كان لزاما علينا دراسة التطور التاريخي لأسعار النفط في الأسواق الدولية والعوامل المتحكمة فيه، بالإضافة إلى واقع السياسة المالية في الجزائر، وباستعمال أدوات الاقتصاد القياسي توصلنا إلى أن الصدمات الإيجابية في الإيرادات العمومية (ارتفاع أسعار النفط) تمارس نوعا من الآثار الكينزية، إذ أن الارتباط الوثيق للإنفاق الحكومي بالإيرادات العمومية (الجباية البترولية) يجعله يستجيب بشكل مباشر لصدمات هذه الأخيرة، كما لاحظنا تراجع تأثير تقلبات أسعار النفط منذ سنة2004(أي تقريبا الفترة التاسعة)على السياسة المالية بسبب دور العناصر النقدية في معالجة الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد لكن و في ظل محدودية الخيارات و المرتبطة أساسا بتطور أسعار النفط يبقى التنويع الاقتصادي البديل الأمثل لتفعيل السياسة المالية .

المراجع:

1- نبيل مهدي الجنابي وكريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار، الدراسة منشورة على الموقع: www.abbyy.com ، شوهدت بتاريخ2015/06/07.

2- حسان خضر، أسواق النفط العالمية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 62، نوفمبر 2006، الكويت، ص ص12-14.

3- محمد راتول،معزوز لقمان ،إنعكاسات تقلبات أسعار صرف- الدولار والأورو- على أسعار النفط العالمية، دراسة قياسية وتحليلية(1990-2010)،مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ،المجلد ال37،العدد139،خريف2011،الكويت، ص 14.

4- سالم عبد الحسن رسن، إقتصاديات النفط،(ليبيا :دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، 1999)، ص ص195-196.

5- محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي ،تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ،العدد 2013/02،جامعة ورقلة،ص201.

6- عبد الرحمان عية، دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية–حالة 2000–2011، دفاتر السياسة والقانون ،عدد05،جوان2011،ص211.

7- عمر شريف، أهمية الإصلاحات الإقتصادية وديناميكية تفعيل التنمية في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، العدد 44، 2010، ص.20 (http://www.ulum.nl)

8- صونيا بتغة، ترقية التنافسية العربية في ظل المتغيرات العالمية آفاق وتحديات (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2008، ص.126

9- Eme O. Akpan1, « Oil Price Shocks and Nigeria's Macro Economy«, Paper prepared for presentation at the European Report on Development (ERD) Conference in Accra, Ghana, 21st–23rd May 2009.

10-Leili Nikbakht, «Oil Prices and Exchange Rates: The Case of OPEC«, Business Intelligence Journal, January, Vol3 No1, 2010..

11-Ludmilla Buteau, «Evaluation Empirique de l'Impact de l'Inflation Sur le Taux de Change de 1997–2007«, Cahier de Recherche de la Banque République d'Haïti, 2008, P8

12- سمية موري،أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، 2015/2014، جامعة تلمسان، ص24.

13- المادة 10 من القانون رقم 2000– 02 المؤرخ في 27 جوان من سنة 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

14- الجباية البترولية الموازنية: يقصد بها قسط الجباية البترولية الذي يمول الموازنة العامة، بمعنى آخر عدم احتساب الجباية البترولية التي يمول بها صندوق ضبط الإيرادات.

15- الجباية البترولية الإجمالية: يقصد بها ناتج الجباية البترولية المدرجة في الموازنة العامة بالإضافة (+) الجباية البترولية المودعة بصندوق ضبط الإيرادات.15

16- الإيرادات الإجمالية للدولة: يقصد بها إجمالي الإيرادات بالموازنة العامة بالإضافة (+) الجباية البترولية المودعة بصندوق ضبط الموارد16

17- الجباية البترولية الإجمالية يقصد بها ناتج الجباية البترولية المدرجة في الموازنة العامة بالإضافة (+) الجباية البترولية المودعة بصندوق ضبط الإيرادات.17

18- طارق الحاج، المالية العامة، (عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 1999)، ص201.

19- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 -2004 ، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،2005، جامعة الجزائر ،ص47.

20- محمد بن بوزيان وآخرون ،الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر، منتدى البحوث الإقتصادية،عدد536، أوت2010،القاهرة،ص ص 6-8.

21- علي مكيد وعماد عموشي ،قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد 13،سنة 2013،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،ص180.

22- حمد شيخي ،طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات،(عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2012)،ص 281.

23- منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول (أوابك)، "التقرير الإحصائي السنوي 2014"، الكويت 2014. ص 110.

24- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط " حالة بلدان مجلس التعاون الخليجي " نيويورك , الأمم المتحدة , جانفي 2001م , ص 10. الوثيقة : E/ESCWA /ED/2001/1